

والثالث الصحيح هو التفضيل وهو الجواز ان اضيف اليه كخطب ما يكون الامير قايما
ان لم يضاف اليه نحو ان ضربت دينا قايما في شرط هذه الجملة ان يكون مزودا بجواز ان
جمله تسمية او فحلية هذا هو سبب سبويه واختار المصنف في التسهيل الجواز وفضل اخرون في التسمية
فاجازوا مع اولها كما ذكرنا في الثالث قد اشترطوا وقبل حال يمنع تقدم هذه الجملة على المصد
وهو داي الضوا والى عليه المبرهن الجواز محققا مما عرفت زيد الراجح اختلفوا في كيفية تقديره
ادكان قايما ان اردن الماضي واذ كان قايما ان اردت المستقبل فحذف كان التامة وعلما
بم المظرف واختار في التسهيل بذهب الى خفض تقديره فزيدا من قايما للمقسم
من قبل الحذف وضعفانه لم بعد زيادة على ما افاده المتبادر قال الرضي في تقدير الجواز كلفها
كثيرة من حذف اذ اذاع الجمل المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان من الاعداد وبن
ظاهره كان التا قصدا الى معنى التامة وذلك لان معنى قايما حاصل اذ كان ظاهر قايما في معنى التامة
ومن قايما حال مقام المظرف ولا نظيره والى او تعميم في هذا التزامم اتحاد العامل في الحال
وصاحبها بلام دليل لعدم علمه بالضرورة بلجهم اليه والحق انه يجوز اختلاصها بين مفعول تقديره
ضربت زيد حاصل او كان قايما والعامل في الحال حاصل وفي صا ضربى وحذف العالم في
الحال لكونه عاماشا صلا للجمع المتعاك كما حذفت في المظرف والجواز لما قيل **حال المظرف**
والحذف في كليهما واجبت قايما حال المظرف مقام العامل انتهى بتبيين ان الاول اتم في الثانية
والكافية من مواضع وجوب الحذف اربعة وكذا في الكافية الكبرى والتسهيل وقد استدرك
الرضي هنا خاسا وهو اذ كان الجواز فاصطفا بالكون العام على تقدم وبن سادس
ذكره ابو حيان وهو قولهم حركت نيم الناس فانه مبتدأ محذوف الجواز هو الدلالة الخفية
عليه والتقدير حركت الكون نيم الناس وقيل انه مبتدأ اخر له كما مضاهه كلف واد
ابن هشام في الجامع حوانت سيرا واهانت الامير البريد وقوله مثال كلام السبيل
ووهن كسيرة شهر البريد المذبذب التا في سكتها عن المواضع التي تجزى في سبيل حذف
المبتدأ وبن اربعة ذكرها في الكافية الكبرى والتسهيل اذ اخرج عن نصيبه ومصدر يدل على اللفظ
يقول او بخصوص لم وبعث مقفوع والنوران اخرج ان يذكروا في الالفية في باب التسمية
او البعث واذ بعضهم مواضع اخرى احدها ان يذكر الشارع منزلا او مشا زلتتم يقولون
او ديار فلان التا في ما انصب من الصادرتوكيد النفس موضع الله فانه يجوز رفعه بانها مبتدأ

لا يجوز

لا يجوز انما هاءه وكذا ككلها انصب لفعل لا يجوز اطاره وان لم يكن رفعه مقبلا التا قول
العرب من انت زيد اي تذكرك حذف المبتدأ وجوبا على الالفية من قايما امن انت زيد الراجح
قوام لا سواه كجاءه سبويه وتاوله على حذف مبتدأ اي هذا لا سواه وهو واجل محذوف قبل الجواز
بعد الاى لا سواه وانما لم يذكر كان المعنى لا يستويان التامس قوام لا سواه زيد الراجح
لا سواه الذي هو زيد وتقدم من كلام ابن الصبان صورة اخرى قيمت عشرة قولهمما وقد بعد
الجملة كذا يعود المبتدأ وفي الاخبار عن طريقان مذكوران في التسهيل **فصل في دخول الفاء**
على المبتدأ كذا ترحم هنا في الكافية الكبرى لا ذكره في المدخل في الالفية وذكرها
ابن الحاجب قوله وذلك الاسم الموصول لفعل او ظرفية امور الاول اشترط في الموصول
مستقبل عام وهو بذهب سبويه والجمهور واجاز الكوفيون وبعض المعربين دخول الفاء
في ضربا وحزم بنهما لك في التسهيل التا في شرط في التسهيل الموصول لانه ان كان على
الشرطية ليجوز الماضي والمضارع زيادة الشرط وحرف استقباله وقد اوما التا في قوله
والكثرة الموصوفة بهما زاد في التسهيل والمضاد الى الكثرة وهو شرط جازاه والمضاد
الى الموصول والموصوف بالموصول في المايزه خلاف قوله ولعل ما نعان بانها في
امران الاول قال الرضي لا وجه لتخصيصها بل كل باسح للامثلة هكذا سوى ما استثني
وهوان الكسور وان المفتوحه ولكن الثاني ما ادعاه من الاتفاق في فعل حرو فان
اجاز بعضهم دخول الفاء في ضربا حكاه ابو حيان في شرح التسهيل قوله والحق بعضهم ان بما ذكر
المصنف في شرح الفصلان هذا البعض هو سبويه وذكر ابن مالك في شرح الكافية
ان سبويه نصحت جواز دخول الفاء في خبرها وانه روي عن الامام خلفه من غير ذلك
هذه عند سبويه فقد ظفرت له في كتاب معاني القرآن بانه موافق لسبويه انتهى وفي كلام ابن
عصفور حيا لو حذمته تخصيصه في خبره ان الكسور وانه يجوز الدخول فيها بلا خلاف
باب كان واخواتها قول الكافية الافعال التا قسمة ما وضع لتقر بالفاعل على
صفة فيه امور الاول هذه الافعال محصورة وانه يجوز خفض كثير من التامة بغير التامة
كما تقولت المسح لعمدة اى تسير عشرة تامر وكل لزيد علما كما لا قال الكافية
تمثل لها بشر الاى صار مثل بشره نحو ذلك التا في قوله لزيد علما على ما قص كونها
تا قصه فلو قال التقدير ما وضع لتقر بالى او المرفوع على صفة كان التا لانه في الموسط